

اوكون الاثر الواحد اثرين فلا بد من عجزها
 ان لم يوجد بهما الي ان فرض انه لو لم يوجد بهما
 وقوله ان وجد باحدهما اي ان فرض وجوده
 باحدهما فمع الاختلاف ابين لما فيه من
 اجتماع التقيضين عند حصول مقدورهما
 وتقريره لكان نقول لتعلق قدرة احدهما
 بوجود زيد والاخر بعده فلا يحلوا ما ان يحصل
 مقدورهما فيلزم عليه اجتماع التقيضين
 وهو محال او لا يحصل واحد منهما فيلزم
 عجزهما او يحصل مقدور واحد دون الاخر
 فيلزم عجزه لما تلتك للاخر العاجز واما
 برهان وجوب انصافه بالقدرة التي تقرره
 ان نقول الله جل وعز متصف بالقدرة اذ
 لو لم يتصف بها لا يتصف بصددها وهو العجز
 لكن انصافه بصدده محال اذ لو انصف بصددها
 لما وجد شي من الحوادث لكن عدم الوجود
 محال فما ادي اليه على التدرج محال وتقريره
 في الارادة ان نقول الله جل وعز متصف بالارادة
 اذ لو لم يتصف بها لا يتصف بصددها لكن انصافه

بصددها

بصددها محال اذ لو انصف بصددها لما كان له
 قدرة لكن ذلك محال اذ لو كان كذلك لما وجد شي
 من الحوادث لكن عدم وجود شي من الحوادث
 باطل فيطل ما ادي اليه وتقريره في العلم ان نقول
 الله متصف بالعلم اذ لو لم يتصف به لا يتصف
 بصدده الذي هو الجهل لكن انصافه بصدده
 محال اذ لو انصف بصدده لما انصف بالارادة
 ولو لم يتصف بالارادة لما انصف بالقدرة
 ولو لم يتصف بالقدرة لا يتصف بالعجز ولو انصف
 بالعجز لم يوجد شي من المخلوقات وهو باطل
 فما ادي اليه باطل فان قلت لا نسلم الملازمة
 في قوله لما وجد شي لحوادث ان يكون موجود
 الحوادث علة او طبيعة فلا يلزم من نفي الصفا
 ح عدم وجود شي من الحوادث قلت لما بني
 على ان انصاف رده كما لم يكثر لما عسي ان
 يورده المعترلة على الملازمة من المنع لان
 من هبهم نفي المعاني فلمهم ان يقولوا لا يلزم
 من نفي المعاني ان لا توجد الحوادث لان نقول
 الحوادث مستتدة للمعاني عندنا فالدليل